



الاعتراف بعشرات الجرائم التي تضر بالوطن و المواطنين تحت وطأة الاستجواب ... 51 وثيقة تدين الوزير اعتمدها رئيس اللجنة والمستشار القانوني

لو اعترف مواطن عادي بما اعترف به الوزير لحكم بالإعدام أو المؤبد

كتب - محرر الشؤون المحلية

أضطر وزير التآزيم احمد عطية الله أن يقدم اعترافات صريحة بارتكاب فضاعات تتعلق بإخفاء معلومات حيوية ومهمة عن جميع الوزارات مما تسبب في إصابة العديد من المؤسسات بالشللية والضعف ، في حين أغرق نواب الوفاق الوزير المستجوب بعشرات الوثائق التي تثبت بالدليل القاطع أن الوزير كان يتلاعب ويتحايل على حساب مصلحة وطن بأكمله، وقد أعتد رئيس لجنة الخدمات والمستشار القانوني للمجلس ٥١ وثيقة تدين الوزير قدمها فريق الاستجواب الوفاقي. ونستعرض هنا مجموعة من الجرائم الوطنية الكبرى التي تشكل عبئاً على كل مواطن في هذا الوطن كانت نتاج الاعترافات التي أدلى بها الوزير المأزوم خلال جلسة الاستجواب الذي أصعبته واصعبت كل المتصلحين والمتمرعين حيث لم يجد الوزير المأزوم الا الارتجاف اثناء جلسة الاستجواب والضحك لوحده كالإصابة بحالة الهستيريا .. وكشفت المعلومات أن الاعترافات التي قدمها الوزير واقراها على نفسه لو كان المتهم فيها مواطن عادي لنال حكم الإعدام أو المؤبد على هذه الجرائم التي ساهمت ولا زالت تساهم في تكبيد البحرين الملايين من الخسائر المادية والبشرية والإستراتيجية على مدى سنوات مضت وسنوات قادمة .

الجريمة الاولى : خسائر اقتصادية

بالملايين ... بسبب الأرقام الوهمية

من المعروف أن متوسط دخل الفرد في أي دولة يحتسب من خلال الناتج المحلي مقسوماً على عدد السكان ، وحتى وقت قريب وحسب الإحصائيات السابقة كانت جميع المؤسسات المالية والتجارية المحلية منها والدولية تعتبر متوسط دخل الفرد في البحرين ٢١ ألف دولار في السنة، بينما الرقم الفعلي حسب الإحصائية الكارثية الجديدة التي تم اكتشافها وكان الوزير المأزوم يخفيه هو ١٦ ألف دولار في السنة ! وبعد هذا الخطأ الجسيم كيف يمكن الاعتماد على هذا الجهاز والمسئول عنه هذا الوزير لمواجهة التحديات الاقتصادية والتنمية؟؟؟ خسرت المملكة فرصاً استثمارية وتجارية ضخمة، حيث يعتمد عدد من المؤسسات الاستثمارية والتجارية والخدمية العابرة للقارات على فتح فروع لها في العديد من البلدان بناء على تحديد عدد السكان في حينها، حيث كان بالإمكان لهذه المؤسسات زيادة فروعها في البحرين و تأسيس فروع للشركات والمؤسسات الغير عاملة في المملكة وبذلك خسائر بمئات الملايين لحقت بالشركات والسبب فشل هذا الوزير في أداء دوره .

الجريمة الثالثة : إعطاء معلومات

مضللة للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي الاستراتيجية والخطط التنموية للدولة كانت تبني

جدول Table 20.01

التقديرات المتوسطة لسكان دول المجلس و متوسط النمو السنوي (%) (1950 - 2025)

Medium Projections for G.C.C. States Population and Average Annual Growth Rate (%) (1950 - 2025)

Year/ Period	الدولة						السنة / الفترة
	الكويت	قطر	سلطنة عمان	المملكة العربية السعودية	مملكة البحرين	الإمارات العربية المتحدة	
	Kuwait	Qatar	Sultanate of Oman	Kingdom of Saudi Arabia	Kingdom of Bahrain	United Arab Emirates	
Population (in Thousand) (السكان بالآلاف)							
1950	152	25	456	3,201	116	70	1950
⋮	⋮	⋮	⋮	⋮	⋮	⋮	⋮
2005	2,175	610	2,989	23,765	696	2,840	2005
2010	2,473	653	3,515	27,588	744	3,056	2010
2015	2,766	693	4,110	31,748	793	3,230	2015
2020	3,017	727	4,745	36,095	843	3,364	2020
2025	3,219	754	5,411	40,473	887	3,468	2025
Annual Growth Rate (%) (معدل نمو السكان %)							
1950-1955	5.37	6.73	1.94	2.31	2.91	2.51	1950-1955
⋮	⋮	⋮	⋮	⋮	⋮	⋮	⋮
2005-2010	2.56	1.37	3.25	2.98	1.33	1.46	2005-2010
2010-2015	2.24	1.21	3.12	2.81	1.29	1.11	2010-2015
2015-2020	1.74	0.96	2.87	2.57	1.21	0.81	2015-2020
2020-2025	1.3	0.72	2.63	2.29	1.04	0.61	2020-2025

Source: World Population Prospects - 2000 / المصدر: سكان العالم - 2000

من المتوقع أن يكون عدد سكان البحرين في ٢٠٢٥ (٨٨٧ ألف نسمة) / المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات http://www.cio.gov.bh

على أرقام خاطئة ولتنتزل ونقول غير دقيقة ولكن ألف نسمة بمعدل نمو ٠,٠٤ . هل هذه الأرقام خاطئة ؟ لماذا ينشرها الوزير المستجوب ويزود بها الأمانة العامة لدول المجلس ويكون معتمدا لديها الأمانة العامة للمجلس .

الجريمة الرابعة : الوزير ينقلب ويغني

كل الأرقام الإحصائية لنفس الجهاز الذي يرأسه جاء في جدول ٢,٨٠ الصادر من قبل الجهاز المركزي للمعلومات تحت عنوان : إجمالي السكان بحسب المحافظة والجنسية والنوع للأعوام من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦ الآتي : في ٢٠٠١ كان مجموع السكان ٦٥٤,٦٢١ نسمة ، وفي عام ٢٠٠٢ بلغ ٦٧٢,١٢٢ نسمة، وفي عام ٢٠٠٣ بلغ ٦٨٩,٤١٨ نسمة، وفي عام ٢٠٠٤ بلغ ٧٠٧,١٦٠ نسمة، وفي ٢٠٠٥ بلغ ٧٢٤,٦٤٥ نسمة، وفي عام ٢٠٠٦ بلغ ٧٤٢,٥٦١٥ نسمة، ونفاجئ بالطامة الكبرى في عام ٢٠٠٧ أن قفز الرقم إلى ١,٠٤٦,٨١٤ (مليون وستة وأربعون ألف وثمانمائة وأربعة عشر) نسمة .

١- أن عدد السكان في البحرين حتى عام ٢٠٠٥ بحسب التقديرات يبلغ ٦٩٦ ألف نسمة بمعدل نمو ١,٦٨ .

٢- أن هذا العدد سيكون في عام ٢٠١٠ م سيبلغ ٧٤٤ ألف نسمة بمعدل نمو ١,٣٣ .

٣- أما في عام ٢٠٢٥ فسترتفع هذا الرقم إلى ٨٨٧